

رأي المراجع الخارجي وأساس الإمتناع عن إبداء الإستنتاج
للقوائم المالية الأولية الموجزة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م

External auditor's opinion and Disclaimer of conclusion
for interim condensed of financial position as at 30 September 2019

أساس الإمتناع عن إبداء الإستنتاج:

١- لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والبيانات التحليلية والتصيلية المؤيدة للسنوات والفترات المالية السابقة، ولذلك لم نتمكن من فحص الأرصدة الإفتتاحية كما في ٠١ يناير ٢٠١٩م ولم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الارصدة الإفتتاحية للشركة ، وبالتالي أي أثر قد يكون على المعاملات خلال الفترة والارصدة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م.

٢- لم يتم موافقتنا بدراسة أثر الهبوط في قيمة المباني المسجلة على أراضي (المزارع) والبالغ قيمتها الدفترية كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ١٧ ٠٤٦ ٦٥٨ ريال سعودي نتيجة لوجود مؤشرات على الهبوط في قيمتها ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة المباني في ذات التاريخ.

٣- إن سجل الممتلكات والألات والمعدات الذي تم موافقتنا به لا يوفر البيانات الكافية لبعض الممتلكات ذات القيم الجوهرية من ناحية التكلفة الدفترية أو تاريخ الشراء (المباني - التجهيزات) البالغ صافي تكلفتها الدفترية على التوالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ٢٠ ٤٥٦ ٠٩٣ ريال سعودي ، ومبلغ ٢ ٨٨٤ ٤٣٥ ريال سعودي ، كما لم نقيم إدارة الشركة بالجرد الفعلي للممتلكات والألات والمعدات خلال الفترات المالية السابقة وكذلك في نهاية الفترة المالية الحالية ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة ووجود وإكتمال تلك الممتلكات في ذات التاريخ ومبالغ الاهلاك الخاصة بهما.

٤- قامت إدارة الشركة بإستبعاد بعض بنود الممتلكات والألات والمعدات والبالغ تكلفتها ١٤ ٣٩٢ ٠٠٨ ريال سعودي وبصافي قيمة دفترية ١٧٤ ١٠٤١ ريال سعودي والاعتراف بصافي القيمة الدفترية كمصروف استهلاك خلال الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م و لم يتضح لنا آلية وإجراءات إستبعاد تلك الممتلكات والألات والمعدات وصحة إحتساب الأرباح والخسائر المالية الناتجة عن ذلك الإستبعاد ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة هذه الإجراءات وأثرها على القوائم المالية الأولية الموجزة للفترة الحالية والقوائم المالية للفترات السابقة.

٥- لم تتوافر لدى إدارة الشركة كشوفات الحساب التحليلية لأرصدة الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ والمستندات المؤيدة لها كما في ٠١ يناير ٢٠١٩م وبالبلغة قيمتها ٣٦٠ ٤٤٧ ١٧ ريال سعودي ، حيث قامت إدارة الشركة بتسوية الرصيد بالكامل خلال فترة الفحص وذلك بتحويل ونقل رصيد بمبلغ ٢٤٥ ٣٢٢ ٢ ريال سعودي إلى شركة أسواق ثمار ووسمي (شركة زميلة تحت التصفية) وتسجيل مبلغ ١١٥ ١٢٥ ١٥ ريال سعودي كخسائر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة هذه الإجراءات وأثرها على القوائم المالية الأولية الموجزة للفترة الحالية والقوائم المالية للفترات السابقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الإستنتاج (تتمة) :

٦- لم تقم إدارة الشركة بموافقاتنا بالقوائم المالية للشركات المستثمر فيها في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م ، والبالغ رصيدها في ذات التاريخ مبلغ ٢٥٨ ٩٢٠ ريال سعودي (دائن) ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة تقييم ووجود وإكتمال رصيد تلك الإستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الرصيد والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٧- لم تتوافر لدى إدارة الشركة المعلومات والبيانات التحليلية والتفصيلية لبند المخزون البالغ رصيده المدين في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ٦٤٨ ٣٧٧٠ ريال سعودي ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة ووجود وإكتمال وتقييم هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد المخزون والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٨- لم تتوافر لدى إدارة الشركة تأكيدات مؤيدة لأرصدة الذمم المدينة التجارية والبالغ قيمتها الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥٦٤ ٧١٦ ٢٢ ريال سعودي، وكذلك لم يتم موافقاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة حيث معظم ارصدة الذمم المدينة التجارية متوقعة من عدة سنوات وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٦٥٧ ٥٥٦ ريال سعودي خلال الفترة ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على من التحقق من صحة ووجود وإكتمال وتقييم هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٩- لم تتوافر لدى إدارة الشركة تأكيدات مؤيدة لرصيد مديونية لشركة ثمار الطازجة (طرف ذو علاقة) البالغ رصيدها المدين في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل الرصيد خلال فترة الفحص ، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على من التحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة المستحق على أطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٠- لم يتم موافقاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة المستحق على الأطراف ذات العلاقة البالغ إجمالي رصيدها المدين في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ٦٨٢ ٨٣٤ ٨٦ ريال سعودي ، وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودى خلال الفترة ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد المستحق على أطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

أساس الإمتناع عن إبداء الإستنتاج (تتمة) :

١١- لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات المؤيدة لرصيد دفعة مقدمة لأحد الموردين رصيدها المدين في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ٢٠٩ ٣٠٢ ١١ ريال سعودي وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل الرصيد خلال فترة الفحص، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاح رقم (١٤) فقد قام هذا المورد برفع قضية على الشركة يدعي فيها بالمطالبة بمبلغ ٧٧٤ ٣٩٨ ٤٤ ريال سعودي تتمثل في قيمة مستحقات توريدات خلال فترات سابقة وفقاً لدعواه ، هذا وقد صدر حكم نهائي لصالح المورد بالمبلغ المطالب به ، مع عدم وجود رصيد مستحق مثبت لهذا المورد عن تلك الفترات ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الدفعات المقدمة للموردين وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية الأولية الموجزة للفترة الحالية والقوائم المالية للفترات السابقة.

١٢- لم تتوافر لدى إدارة الشركة المعلومات والبيانات التحليلية والتفصيلية لبند تأمين خطابات الضمان البالغ رصيدها المدين في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م مبلغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي، مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة ووجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد تأمين خطابات الضمان.

١٣- لم تقم إدارة الشركة بإعداد تقييم إكتواري تقديري لمنافع الموظفين الخاصة بمزايا نهاية الخدمة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تم تسجيل مخصص نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م دون الاستعانة بخبير اكتواري. وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية بناء على ذلك. و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة إلتزامات منافع الموظفين لنهاية الخدمة وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية الأولية الموجزة للفترة الحالية والقوائم المالية للفترات السابقة.

١٤- لم تقم إدارة الشركة بمعالجة عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من إلتزام الشركة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) - عقود الإيجار والذي يجب تطبيقه من ٠١ يناير ٢٠١٩م فيما يتعلق بعقود الإيجار.

أساس الإمتناع عن إبداء الإستنتاج (تتمة) :

١٥- استنادا إلى المعلومات التي وفرتها لنا الإدارة ، لم يقم البنك بإيداع مبلغ ١٤١ ٤٦٨ ريال سعودي بالحساب البنكي للشركة والذي يتمثل في إجمالي عمليات مبيعات تمت بواسطة نقاط بيع لصالح الشركة خلال الفترة ، وبمتابعة الفترة اللاحقة تبين لنا انه حتى تاريخه لم يتم تسجيلها بالحساب البنكي للشركة ، وقامت الشركة بتسجيل ذلك الرصيد ضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على القوائم المالية الأولية الموجزة للفترة الحالية.

١٦- استنادا إلى المعلومات التي وفرتها لنا الإدارة ، قامت إدارة الشركة وفقاً لما ورد بالإيضاح رقم (١٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأولية الموجزة بالتعديل على الأرصدة الإفتتاحية الخاصة ببند الممتلكات والالات والمعدات وبند الأرباح المبقاه وكان صافي تأثير تلك التعديلات إنخفاض في قيمة الممتلكات والالات والمعدات بمبلغ ٧٢٣ ١١٩ ٦ ريال سعودي وإنخفاض في الأرباح المبقاه بمبلغ ٧٢٣ ١١٩ ٦ ريال سعودي ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من صحة تلك التعديلات و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على القوائم المالية الأولية الموجزة للفترة الحالية والقوائم المالية للفتترات السابقة.

١٧- استنادا إلى المعلومات التي وفرتها لنا الإدارة ، فقد تم إعداد هذه القوائم المالية الأولية الموجزة على أساس ان الشركة منشأة مستمرة ، وبالإشارة إلى أن الشركة تكبدت خسارة مقدارها خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م بمبلغ ٥٥٥ ٤٧٥ ٤٥ ريال سعودي وخسائر متراكمة بمبلغ ١٩٦ ٥٥٦ ٤٣ ريال سعودي في ذات التاريخ بنسبة ٤٣,٥٥% من رأس المال ، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاح رقم (١٦) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأولية الموجزة فقد توقفت الشركة عن مزاوله نشاطها خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وكذلك دخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي لها ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة على الشركة مع عدم وجود الموارد المالية الكافية لتغطية تلك القضايا والالتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها ولم تكون الشركة خلال هذه الفترة اية مخصصات لمقابلة هذه الالتزامات المحتملة ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فإنه تشير هذه الظروف والأحداث إلى جانب أمور أخرى ، إلى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة مستمرة ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما يتعلق بمدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم المالية ، ومدى تأثير ذلك على الأرصدة والمبالغ المدرجة بالقوائم المالية الأولية الموجزة للفترة الحالية.

الإمتناع عن إبداء الإستنتاج:

نحن لا نبدي أي استنتاج بشأن القوائم المالية الأولية الموجزة المرفقة الخاصة بالشركة. فنظراً لأهمية الأمور الموضحة في القسم الوارد أعلاه بعنوان "أساس الامتناع عن إبداء استنتاج"، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه القوائم المالية الأولية الموجزة المرفقة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩م.

For the External auditor's opinion and Disclaimer of conclusion for interim condensed of financial position as at 30 September 2019, please refer to detailed Reports and statements in Tadawul website later on.